الحوار في الحديث الشريف
(من أبنيته التركيبية وأغراضه الدلالية)

د٠ محروس السيد بُريّك
(*)

مدخل:

غرض هذا البحث النظر فيما وراء التراكيب اللغوية من دلالات في نماذج من الأحاديث النبوية المبنية على الحوار على اختلاف أنواعه؛ نحو حوار النبي –صلى الله عليه وسلم– مع المشركين، وحواره مع أهل الكتاب، وحواره مع الصحابة، وبيان خصوصية كل نمط من تلك الأنماط من جهتي التركيب والدلالة. ولما كان الحوار يقوم في جزء كبير منه على الأسلوب الإنشائي، فيشيع فيه الاستفهام والأمر والنهي والنداء ونحو ذلك – تناولتُ الأغراض الدلالية للجمل الإنشائية في الحوار النبوي، ثم عرّجتُ على بيان الأغراض الدلالية للجمل الخبرية في الحوار النبوي، مبينًا دلالات جواب النبي – عليه الصلاة والسلام – بالجملة الفعلية (فعل + اسم)، أو بالجملة الاسمية الفعلية العَجُز (اسم + فعل)، أو بالجملة الاسمية الخالصة (اسم + اسم)، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الأنماط التركيبية لا تقتصر على الخبر دون الإنشاء، بل قد تدل على معانٍ إنشائية أيضًا، تبعًا للبنية السطحية للجملة، كما سيتضح في الصفحات التالية.

ولما كان البحث منصرفًا إلى بيان دلالات التراكيب في الجمل الحوارية في الحديث الشريف، كان لابد من انتقاء الأحاديث المروية بلفظها، أو التي غلب على الظن روايتها بلفظها؛ وذلك بأن أورد الحديث الذي رواه راوٍ عُرف عنه عدم

(*) كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، وكلية الآداب والعلوم جامعة قطر.

تجويز الرواية بالمعنى، أو أن أختار الحديث الذي ورد فيه كلام النبي –صلى الله عليه وسلم – مختصرًا في جملة قصيرة أو جملتين قصيرتين؛ والقِصَر في المبنى مدعاة لحفظ الراوي الحديثَ بلفظِه، أو الحديثَ الذي يتكرر فيه سؤال النبي – صلى الله عليه وسلم – أو جوابه عدة مرات؛ والتكرار كذلك مظنة حفظ الكلام بلفظه، أو أن أختار الحديث المروي بلفظ واحد من عدة طرق؛ فتتظاهر بذلك طرق الرواية على لفظ بعينه مما يرجح رواية ذلكم الحديث بلفظه لا بمعناه. وكلما اجتمع سببان أو أكثر من تلكم الأسباب كان ذلك أدعى إلى الاطمئنان في اختيار الحديث ودراسة بنيته التركيبية واستكناه ما وراءها من دلالات.

***

مفهوم الحوار:

يقول ابن دريد في الجمهرة: "كلمت فلانا فما أحار جوابا وما سمعت له حِوارا ولا حويرا. وحاورت فلانا مُحاورةً وحِوارًا وحَوِيرًا إذا كلمك فأجبته"(١). ويقول التبريزي في شرح قول عنترة يصف فرسه:

لَو كَانَ يَدْرِى مَا المُحَاوَرَةُ اشْتَكَى وَلَكَانَ لَو عَلِمَ الكَلامَ مُكَلِّمِي

"المحاورة: المراجعة، حاوره محاورة وحِوارًا"(٢).

وجمع الدكتور أحمد مختار عمر معانيَ (حاور حِوارًا ومحاورةً) في اللغة المعاصرة في ثلاثة معانٍ هي(٣):

١ – جاوَبه وبادله الكلامَ.

(١) جمهرة اللغة، ابن دريد، تحقيق: د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط/١، ١٩٨٧م، ج١ ص ٥٢٥.

(٢) شرح المعلقات التسع، يحيى بن علي التبريزي، عنيت بتصحيحها وضبطها والتعليق عليها للمرة الثانية: إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، ١٣٥٢ هـ، ج١ ص ٢١٢.

(٣) انظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط/١، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م، ج١ ص٥٧٨.

٢ – جادَله.

٣ – راوغه واحتال عليه.

وتلكم المعاني الثلاثة التي أوردها الدكتور أحمد مختار عمر لا تقتصر على اللغة المعاصرة فحسب، بل هي تجلياتٌ لمعاني الحوار في اللغة العربية التراثية والمعاصرة. أما المعنى الأول وهو المجاوبة ومبادلة الكلام فطريقُهُ السؤال والجواب، وأما المعنى الثاني (جادل، يجادل، مجادلة) فشائع في القرآن الكريم كما هو معلوم؛ وكلا المعنيين له شق إيجابي وآخر سلبي، فقد تكون المجادلة والمجاوبة رغبةً في معرفة الحق أو طلبًا للتعلم أو نحو ذلك؛ كما في حوار النبي صلى الله عليه وسلم مع صحابته وزوجاته، أو حواره مع من يجيء فيسأله عن الإسلام رغبة منه في الوصول إلى الحق، وينتهي به الحوار إلى الإيمان برسالة النبي صلى الله عليه وسلم. وربما كان المحاور مجرد مراوغٍ محتال يجادل بالباطل فيَؤُول الحوار حينئذ إلى المعنى الثالث؛ كما في جدال كثير من اليهود وبعض كفار قريش وهم يحاورون النبي صلى الله عليه وسلم.

أنماط الخبر والإنشاء في الجمل الحوارية:

يقوم الحوار على المزاوجة بين **الخبر والإنشاء** سواء أكان الإنشاء طلبيًّا نحو الاستخبار (الاستفهام) والأمر والنهي والدعاء والعرض والتحضيض والتمني والنداء، أم غيرَ طلبي نحو القسم والتعجب والمدح والذم وألفاظ العقود. وللسياق دور في خروج الخبر إلى معنى الإنشاء، والإنشاء إلى معنى الخبر، على ما هو معلوم ومشهور.

والخبر "ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه، وهو إفادة المخاطب أمرا في ماض من زمان أو مستقبل أو دائم، نحو: قام زيد، ويقوم زيد، وقائم زيد"(١)، ويرى ابن

(١) انظر: الصاحبي، ابن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٧٧م. ص ٢٨٩.

فارس أن الخبر يكون "واجبًا وجائزًا وممتنعًا؛ فالواجب قولنا: النار مُحرِقة، والجائز قولنا: لقي زيدٌ عمرًا، والممتنع قولنا: حملتُ الجبلَ"[١]. وهذا التمثيل (حملتُ الجبلَ) هو تمثيل سيبويه المشهور في معرض تقسيمه للكلام إلى مستقيم ومحال في (باب الاستقامة من الكلام والإحالة)[٢]؛ يقول سيبويه: "وأما المستقيم الكذب فقولك: حملتُ الجبلَ، وشربتُ ماءَ البحرِ، ونحوه"[٣]، وهو يعني بالكذب هنا الكذب الفني أو الدلالي لا الكذب الأخلاقي، وهو ما يقابل مصطلح (المجاز) لدى المتأخرين. إن الخبر (الممتنع) عند ابن فارس هو (المستقيم الكذب) عند سيبويه؛ غير أن ابن فارس قد قسّم أضرب الخبر تقسيمًا منطقيًّا، أما سيبويه فقسم الكلام – تبعًا لمعايير لغوية – إلى مستقيم ومحال، والمستقيم إلى مستقيم حسن ومستقيم قبيح ومستقيم كذب؛ لذا فقولنا (حملتُ الجبل) ممتنع من جهة المنطق، على إرادة المعنى الحقيقي لكلمة (الجبل)، في حين أنه جائز لغويًّا إذا ما أريد بالجبل معنى مجازيّ كالهَمّ ونحوه؛ فما كان ممتنعا في الواقع لا يمتنع في لغة المجاز؛ إذ المجاز قائم على كسر المألوف وبناء علاقات نحوية دلالية بين مفردات متنافرة.

وأنماط الجمل الخبرية في صورتها البسيطة ثلاثة: اسم واسم، واسم وفعل، وفعل واسم. لكنّ هذه الأنماط ليست خالصة للدلالة على الخبر دون الإنشاء؛ إذ إن هناك معانيَ إنشائية تُؤدَّى بهذه الأنماط، فالنمط (فعل + اسم) يدل على الإنشاء إذا كان الفعل دالاً على الأمر بصيغة الأمر الصريح أو بالمضارع المسبوق بلام الأمر أو بالمصدر النائب عن فعله، أو أن يكون الفعلُ فعلاً من

(١) الصاحبي، ص ٢٨٩.

(٢) الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨ م ج١ ص٢٥-٢٦.

(٣) السابق، ج١ ص٢٦.

أفعال المدح أو الذم، أو فعلاً صِيغ على زنة (ما أفعله) أو (أفعِلْ به) للدلالة على التعجب، أو فعلا دالا على أحد ألفاظ العقود نحو (بِعتُك) و(زوّجتُك) ونحوهما.

وكذلك النمطان (اسم + اسم) و(اسم + فعل) قد يدالان على معنى إنشائي إذا كان المبتدأ اسمَ استفهام مثلا؛ كما في نحو (مَن ربُّك؟) و(مَنْ فعلَ هذا؟).

هذا فضلا عن أن تلك الأنماط قد ترد على جهة الخبر المراد به الإنشاء، ويكون للسياق والأداء الصوتي دور مهم في توجيه الدلالة نحو الإنشاء لا الخبر.

وهذه الأنماط الثلاثة البسيطة تتعقد وتطول بالمقيدات النحوية المعروفة[١]؛ نحو المفاعيل والحال والتمييز والاستثناء والتبعية، أو التقييد بتعلق الجار والمجرور أو الظرف بالفعل ونحوه، أو التقييد بتعدد عنصر من عناصر الجملة نحو تعدد الخبر والحال، أو أن تُعاقِبُ الجملةُ أو شبهُ الجملة المفردَ، فتحل محلّه، فيما يُعرف بالجمل التي لها محل من الإعراب، أو بترتب جملة على جملة أخرى كما في أسلوب الشرط، أو التقييد بالجملة الاعتراضية.

وقد يدخل على الجملة أحد مقيدات بناء الجملة، فتظل على خبريتها، نحو التقييد بالتوكيد بإنّ وأنّ وقد، أو تتحول الجملة من الخبر إلى الإنشاء كأَنْ يسبق الجملة أحد حرفي الاستفهام (الهمزة وهل) أو يسبقها أحد الأحرف الدالة على العرض أو التحضيض أو التمني أو النداء.

ويُعَد **الاستفهام أو الاستخبار** أكثر أضرب الإنشاء استعمالا في الجمل الحوارية، ويعرفه ابن فارس بقوله: "طلب خُبْرِ ما ليس عند المستخبِر"[٢]، وأورد ابن فارس عددًا من المعاني الإنشائية الأخرى التي يخرج إليها الاستفهام[٣]. وقد يُؤدَّى معنى الاستفهام بالجملة الخبرية التي خرجت عن معنى الخبر إلى

---

(١) انظر تفصيل ذلك في: بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣، الصفحات: ٦١ – ٨٣.

(٢) الصاحبي، ص ٢٩٢.

(٣) انظر: السابق، ص ٢٩٢ – ٢٩٦.

الاستخبار بواسطة تنغيم الكلام بطريقة توحي بذلك، وخاصة في الحوار؛ إذ الحوار يقوم على المشافهة والمجادلة.

وكذا **الأمر والنهي** من أضرب الإنشاء الشائعة في الحوار، خاصة بين نبي مرسل أتى ليأمر الناس بعبادة الله وينهاهم عن عبادة ما سواه، و"الأمر عند العرب ما إذا لم يفعله المأمور به سُمي المأمور عاصيًا"(١)، ويكون بصيغة فِعل الأمر (افعل)، والمضارع المقرون بلام الطلب (ليفْعَلْ)، وصيغة اسم فعل الأمر، والأمر بالمصدر النائب عن فعله، يقول سيبويه: "ومما أجري مجرى الفعل [أي فعل الأمر] من المصادر قول الشاعر:

يَمُرُّونَ بِالدَّهْنَا خِفَافًا عِيَابُهُمْ ويَخْرُجْنَ مِنْ دَارِينَ بُجْرَ الحَقَائبِ
عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أمُورِهِمْ فَنَدْلاً زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ"(٢)

ومنه قوله تعالى: " فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ"(٣) أي: فاضربوا الرقاب. ولكل سياق ما يلائمه من هذه الاستعمالات.

وأما **النداء** فيشيع في لغة الحوار كذلك، ويكون في صدر الخطاب؛ "لأن أولَ الكلام أبدًا النداء، إلا أن تدعَه استغناءً بإقبال المخاطَب عليك، فهو أولُ كل كلام لك به تعطف المُكلَّمَ عليك"(٤). وقد يرد المنادى في آخر الكلام أو وسطه على قلة، كما في قوله تعالى: "ثُمَّ جِئْتَ عَلَىٰ قَدَرٍ يَا مُوسَىٰ"(٥)، وقوله عز وجل حكاية عن فرعون: "قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَا مُوسَىٰ"(٦) وقوله تعالى: "وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ

(١) السابق، ص ٢٩٨.

(٢) الكتاب، سيبويه، ج١ ص١١٥-١١٦، والدهنا: موضع، عيابهم: حقائبهم، دارين: موضع في البحرين، بُجْر الحقائب: ممتلئة، ندلاً: اختطافا، أو:أخذا باليدين، زريق: اسم قبيلة.

(٣) سورة محمد: ٤.

(٤) الكتاب، ج٢ ص٢٠٨.

(٥) سورة طه: ٤٠.

(٦) سورة طه: ٤٩.

جَمِيعاً أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ"[١]، ويمكن تفسير كثرة ورود المنادى في صدر الكلام بالرجوع إلى الدور التداولي "الذي يقوم به المنادى في عملية إنتاج الخطاب، فالنداء باعتباره مقصودًا به تنبيه المخاطَب بالدرجة الأولى، يرد قبل الخطاب نفسه"[٢] وهذا التنبيه بالنداء غرضه إقبال المخاطب على المتكلم، يقول ابن السراج: "وأصلُ النداء تنبيهُ المدعوّ ليُقْبِل عليك"[٣]، فإذا كان ذلك المدعوّ (المخاطَب) مقبلاً على المتكلم، فإن المتكلم – على حد تعبير سيبويه الذي أوردناه آنفًا – يدَعُ النداء استغناءً بإقبال المخاطَب عليه.

وما عليه جمهور النحاة أن أحرف النداء خمسة (يا، أيا، هيا، أي، والهمزة)، وأضاف الكوفيون (آ) و(آي) بمد الألف فيهما[٤]، ويرى سيبويه وتابعه ابن السراج السراج أن العرب تستعمل هذه الأحرف الأربعة (يا، وأيا، وهيا، وأي) "إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، والإنسان المعرض عنهم الذي يُرَون أنه لا يُقبل عليهم إلا بالاجتهاد، أو النائم المستثقل"[٥]، وأنهم قد يستعملون هذه الأحرف الأربعة في موضع نداء القريب بالهمزة، لكنهم لا يستعملون الهمزة في هذه المواضع التي يمدون فيها[٦].

---

(١) سورة النور: ٣١.

(٢) الوظائف التداولية في اللغة العربية، أحمد المتوكل، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ص١٧٩ (بتصرف يسير).

(٣) الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م ج١، ص٣٢٩.

(٤) انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، المرادي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/ ٢٠٠٨م، ج٢ ص١٠٥٢.

(٥) الكتاب، ج٢ ص٢٣٠، والأصول، ابن السراج، السابق، ج١، ص٣٢٩.

(٦) انظر: الكتاب، الصفحة نفسها، والأصول: الصفحة نفسها.

غير أن مدّ الصوت بالألف في (يا، وأيا، وهيا) ممكن لأن الألف مسبوقة بحركة من جنسها لا محالة، إلا عند نطقها بالإمالة، أما (أَيْ) فلا يمكن مَدّ الصوت بها؛ لأن الياء غير مسبوقة بحركة من جنسها كي تمكن المتكلم من إطالة النطق بالياء، بل هي مسبوقة بفتحة، ولا يُتصور مد الصوت بالياء بعد الفتحة. فالألف في (يا، وأيا وهيا) حرف مد يمكن مَطْلُه وإطالته، في حين أن الياء في (أَيْ) حرف لِين لا يمكن مدّه ومَطْلُه. فالأَولى أن يكون نداء البعيد المتراخي أو المعرض أو النائم المستثقل بثلاثة الأحرف الممدودة بالألف دون الهمزة وأي؛ إذ كلتاهما غير ممدودة، فناسب ذلك كونهما لنداء القريب. يقول ابن يعيش عن علة تخصيص الهمزة بنداء القريب: "ولم يُرَد منها امتدادُ الصوت لقرب المدعوّ، ولا يجوز نداء البعيد بالهمزة لعدم المَدّ فيها"(١)، وما يصدق على الهمزة في هذا الباب يصدق على (أَي) كذلك؛ لذا فالأقرب الأخذ بالرأي الذي يرى "أن(أيا) و(هيا) للبعيد، و(أي) والهمزة للقريب، و(يا) لهما"(٢) وأجمع النحاة على "جواز نداء القريب بما للبعيد على سبيل التوكيد، ومنعوا العكس"(٣).

هذه هي معاني الإنشاء الطلبي الأربعة (الاستفهام والأمر والنهي والنداء) التي تشيع في الجمل الحوارية، أما ما عداها من معانٍ إنشائية طلبية نحو (الدعاء والعرض والتحضيض والتمني) فليس لها حظّ ما لتلك المعاني من الشيوع والذيوع في لغة الحوار. أما الإنشاء غير الطلبي فيشيع منه (القَسَم) في لغة الحوار، ثم يتلوه التعجب والمدح والذم وألفاظ العقود.

---

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، قدم له: د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، ج١ ص٣٦١.

(٢) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، ج٣ ص١٢٨٩.

(٣) السابق، الصفحة نفسها. وانظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ج١ ص٣٦١.

لذا سيكون الحظ الأوفر في التأويل الدلالي – في المبحث التالي – لتلكم المعاني الإنشائية الشائعة، مع تناول المعاني غير الشائعة عندما يقتضي السياق ذلك.

من الأغراض الدلالية للجمل الإنشائية في الحوار النبوي:

الناظر في الحوار النبوي القائم على الإنشاء يجد أنه يميل في أغلبه إلى الاستفهام؛ حيث يبدأ النبي صلى الله عليه وسلم بسؤال الخصم المنكر أو الشاكّ، ويتدرج معه بالحجة حتى ينتهي به الحوار إلى إلزامه بالنتيجة التي توصل إليها هو نفسُه في جوابه؛ فإما أن يتحول من حالة الإنكار إلى التصديق، أو أن يُصِرَّ ويستكبرَ استكبارًا.

يُروَى أنه لمّا فُتحت خيبر أُهديَت للنبي صلى الله عليه وسلم شاةٌ فيه سُمٌّ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**اجْمَعُوا إِلَيَّ مَنْ كَانَ هَا هُنَا مِنْ يَهُودَ**» فَجُمِعُوا لَهُ، فَقَالَ: «**إِنِّي سَائِلُكُمْ عَنْ شَيْءٍ، فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقِيَّ عَنْهُ؟**»[1]، فَقَالُوا: نَعَمْ، قَالَ لَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ أَبُوكُمْ؟**»، قَالُوا: فُلاَنٌ، فَقَالَ: «**كَذَبْتُمْ، بَلْ أَبُوكُمْ فُلاَنٌ**»، قَالُوا: صَدَقْتَ، قَالَ: «**فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقِيَّ عَنْ شَيْءٍ إِنْ سَأَلْتُ عَنْهُ؟**»، فَقَالُوا: نَعَمْ يَا أَبَا القَاسِمِ، وَإِنْ كَذَبْنَا عَرَفْتَ كَذِبَنَا كَمَا عَرَفْتَهُ فِي أَبِينَا، فَقَالَ لَهُمْ: «**مَنْ أَهْلُ النَّارِ؟**»، قَالُوا: نَكُونُ فِيهَا يَسِيرًا، ثُمَّ تَخْلُفُونَا فِيهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى

(١) في قَوْله: (فَهَل أَنْتُم صادقِيّ) أصل (صادِقِيّ): (صادقوني)، وحذفت النون للإضافة فصارت (صادقوْي) فلحقها الإعلال والإبدال؛ إذ إنه إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأُدغمَت الياء في الياء، فتصير: (صادقُيّ) بضم القاف وتشديد الياء، ثم أبدلت ضمة القاف كسرة لمناسبة الياء، فتصير: (صادقِيّ) بكسر القاف وتشديد الياء. "وَوَقع فِي بعض النّسخ: (فَهَل أَنْتُم صادقوني)، فِي ثَلَاث مَوَاضِع، وقال ابن التِّين: والأول هو الصَّواب، يعني هو الصواب بالنسبة إلى قواعد العربية" عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمد بدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج٢١ ص٢٩٠ (بتصرف يسير).

اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**اخْسَئُوا فِيهَا، وَاللَّهِ لاَ نَخْلُفُكُمْ فِيهَا أَبَدًا**»، ثُمَّ قَالَ: «**هَلْ أَنْتُمْ صَادِقِيَّ عَنْ شَيْءٍ إِنْ سَأَلْتُكُمْ عَنْهُ؟**»، فَقَالُوا: نَعَمْ يَا أَبَا القَاسِمِ، قَالَ: «**هَلْ جَعَلْتُمْ فِي هَذِهِ الشَّاةِ سُمًّا؟**»، قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «**مَا حَمَلَكُمْ عَلَى ذَلِكَ؟**»، قَالُوا: أَرَدْنَا إِنْ كُنْتَ كَاذِبًا نَسْتَرِيحُ، وَإِنْ كُنْتَ نَبِيًّا لَمْ يَضُرَّكَ(١).

بنى النبي صلى الله عليه وسلم حواره مع اليهود في هذا الحديث على جهة الإنشاء المتمثل في الاستفهام؛ ولعلمه عليه الصلاة والسلام بكذبهم ومكرهم، كرر سؤاله في كل مرة «**إِنِّي سَائِلُكُمْ عَنْ شَيْءٍ، فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقِيَّ عَنْهُ؟**»، وتلك استراتيجية تقوم على إلزام الخصم بالنتيجة التي سينتهي إليها بنفسه؛ إذ يأتي جوابهم في المرة الأولى (نعم) هكذا بكلمة مقتضبة، فيسألهم: **(من أبوكم؟)** بصيغة الجملة الاسمية الخالية من العنصر الفعلي (اسم + اسم)؛ إذ السؤال عن النسبة بين المسند والمسند إليه لا عن الحدث، فيسمون أباهم للنبي عليه الصلاة والسلام؛ فيأتي رد النبي صلى الله عليه وسلم «**كَذَبْتُمْ**» بصيغة الفعل الماضي الذي يدل على وقوع الحدث وانقضاؤه وتحققه. ولا يتوقف النبي عليه السلام عند حدود تكذيبهم فحسب بل يستخدم حرف الإضراب **(بل)** ليسمي لهم أباهم **(أبوكم فلان)** بالجملة الاسمية الخالصة الاسمية أيضًا؛ ليجري السؤال والجواب على نسَق واحد؛ والنبي صلى الله عليه وسلم بتلك الجملة الاسمية يصحح تلكم النسبة التي سألهم عنها، والتي هي نتيجة كذبهم؛ لذا كان الاستهلال بتلك الجملة الاستفهامية **(فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقِيَّ عَنْهُ؟)** التي تتكرر في مطلع كل قضية يحاورهم فيها النبي

(١) رواه البُخَارِيّ عن عبد الله بن يوسف في باب إذا غدر المشركون بالمسلمين، وفي باب الْمغازي عن عبد الله بن يوسف أيضا، وفي باب الطِّبّ عن قُتَيْبة. ورواه الإمام أحمد عن حجَّاج، ورواه النَّسَائِيّ أيضا فِي التَّفْسِير عن قُتَيْبة. (اجمعوا إليّ): ولأبي ذر وابن عساكر: (اجمعوا لي). إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أبو العباس شهاب الدين القسطلاني، المطبعة الأميرية، مصر، ط٧، ١٣٢٣هـ، ج٥ ص٢٣٦.

صلى الله عليه وسلم، لعلهم بذلك يرجعون إلى الحق ويتبعونه؛ إذ لا يخبر عمّا يخفون في صدورهم غيرُ نبيّ.

لكن النبي عليه الصلاة والسلام يعلم طوايا أنفسهم ويعلم أنهم قوم كاذبون، فيكرر سؤاله مرة أخرى: «**فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقِيَّ عَنْ شَيْءٍ إِنْ سَأَلْتُ عَنْهُ؟**»، لعلهم – إذ تبين لهم صدقه – يرجعون إلى الحق، فيأتي جوابهم: **(نَعَمْ يَا أَبَا القَاسِمِ، وَإِنْ كَذَبْنَا عَرَفْتَ كَذِبَنَا كَمَا عَرَفْتَهُ فِي أَبِينَا)**. لم يتوقف جوابهم عند حدود كلمة (نعم) كما كان حالهم في الرد على هذا السؤال نفسه من قبل، بل أطالوا الحديث يستميلون النبي عليه السلام بندائه بكنيته (يا أبا القاسم)، ويدّعون أنهم لابد أن يكونوا صادقين في جوابهم هذه المرة وقد عرف النبي عليه الصلاة والسلام ما تكنه أنفسهم **(وَإِنْ كَذَبْنَا عَرَفْتَ كَذِبَنَا كَمَا عَرَفْتَهُ فِي أَبِينَا)**.

وهنا ينتقل النبي صلى الله عليه وسلم إلى قضية أخرى على جهة الاستفهام عن النسبة بين المبتدأ والخبر بالجملة الاسمية الخالصة الاسمية أيضا: «**مَنْ أَهْلُ النَّارِ؟**»، إنهم هم أصحاب النار هم ومن كذّب بالنبي صلى الله عليه وسلم، واسمه عندهم في التوراة، **(قَالُوا: نَكُونُ فِيهَا يَسِيرًا، ثُمَّ تَخْلُفُونَا فِيهَا)**[1]، إنهم يعلمون أن عصاة المؤمنين لا يُخلّدون في النار، فادَّعوا كذبًا وبهتانًا أنهم أولئك الفرقة التي لا تخلّد في النار، وهنا يحدث تحوُّل في رد النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فلا يأتي الجواب بصيغة الخبر، كما كان في القضية الأولى، بل يرد الرد على ادعائهم بمعنيين إنشائيين متتالين هما الأمر والقسم لإرادة الزجر ثم التوكيد، أما فعل الأمر فكان زجرًا لهم وتكذيبًا لادعائهم "**اخْسَئُوا فِيهَا**"، وبخاصة أنهم يعودون إلى الكذب بعد أن وعدوه أن يكونوا من الصادقين، ثم يردف بجملة مصدرة بالقسم مقيدة بما يدل على التأبيد (أبدًا) إمعانًا في تأكيد كذبهم وردًّا

(١) قَوْله: (ثمَّ تخلفونا فيها)، أي: في النَّار، وأصل تخلفونا: تخلفوننا، وإسقاط النون من غير جازم ولا ناصب لُغة". عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج١٥ ص٩١.

لافترائهم: "**وَاللَّهِ لاَ نَخْلُفُكُمْ فِيهَا أَبَدًا**". وهذا التحول في الجواب في القضيتين من الخبر إلى الإنشاء مرَدُّه إلى التحول في جهة الإسناد في جواب اليهود؛ ففي القضية الأولى كانت النسبة بين المبتدأ والخبر متعلقة بهم هم دون أن تتعداهم إلى غيرهم عندما قالوا (أبونا فلان)، وهذا لا يستدعي لا زجرًا ولا توكيدًا، أمَا وقد تعدَّوا فأسندوا الخلود في النار إلى المسلمين، فلم يكن بُدٌّ حينئذٍ من زجرهم، ثم التأكيد على فساد الشِقّ الثاني من ردّهم (ثم تخلفونا فيها)، دون هدم الشق الأول بالكلية (نكون فيها يسيرًا)، فدخولهم النار واقع لا محالة؛ لأنهم هم أهل النار، لكنهم غير خارجين منها، فقولهم (يسيرًا) فاسدٌ إذن، وفي زجرهم بقوله صلى الله عليه وسلم (اخسئوا فيها) ما يؤكد خلودهم فيها؛ إذ يتوافق مع قول الله تعالى في سورة المؤمنون: " قَالَ **اخْسَئُوا فِيهَا** وَلَا تُكَلِّمُونِ"[1] وسياق الآيات قبلها يؤكد خلود هؤلاء المخاطَبين الذين خفّت موازينهم في النار، يقول عز وجل: "وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ **فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ**"[2].

ثم يعود النبي عليه الصلاة والسلام إلى تكرار سؤاله مرة أخرى «**هَلْ أَنْتُمْ صَادِقِيَّ عَنْ شَيْءٍ إِنْ سَأَلْتُكُمْ عَنْهُ؟**»، وهذا التكرار إشارة واضحة إلى أنهم قوم لا يقولون إلا كذبًا، ولو كانوا صادقين لما كرّر النبي عليه الصلاة والسلام سؤاله في كل مرة، ولو كانوا صادقين لجاء ردّهم (ما علمت علينا إلا الصدق) لكنهم يعلمون أنهم كاذبون، (فَقَالُوا: نَعَمْ يَا أَبَا القَاسِمِ)، يكررون نداء النبي بكنيته يمكرون به وبمن معه من المؤمنين، يريدون أن يخدعوهم والله مخرجٌ ما كانوا يكتمون، قَالَ: «**هَلْ جَعَلْتُمْ فِي هَذِهِ الشَّاةِ سُمًّا؟**»، لمّا جاء السؤال متعلقًا بأمر حاصل بين أيديهم، وظنوا أنه لا فائدة من تكذيبه؛ لأن غرضهم من الكذب ليس مجرد الكذب فحسب، بل تشكيك المؤمنين في نبوة النبي صلى الله عليه وسلم "قَالُوا: نَعَمْ" قَالَ:

---

(١) سورة المؤمنون: ١٠٨.

(٢) سورة المؤمنون: ١٠٣.

«**مَا حَمَلَكُمْ عَلَى ذَلِكَ؟**»، وهنا يأتي ردهم (**أَرَدْنَا إِنْ كُنْتَ كَاذِبًا نَسْتَرِيحُ، وَإِنْ كُنْتَ نَبِيًّا لَمْ يَضُرَّكَ**)[1]. وهنا ينتهي الحوار ولا يسألهم النبي سؤالا آخر؛ لأنهم قد ألزموا أنفسهم الحُجّة بقولهم (**وإن كنت نبيًا لم يضرك**).

إن إنهاء النبي عليه الصلاة والسلام الحوار عند ردّهم هذا إشارة واضحة تقيم عليهم الدليل القاطع بصدق نبوته وتلزمهم اتباعه، فها هو السم لم يضر النبي صلى الله عليه وسلم فما الذي يمنعهم من اتباعه غير الحقد والحسد؟! ما الذي منعهم من اتباعه إلا أن يكونوا من أصحاب الجحيم خالدين فيها أبدًا؟! لقد أقاموا على أنفسهم الحجة بردّهم هذا، وتحقق غرض الحوار الذي أمر النبي صلى الله عليه وسلم صحابته بجمع اليهود من أجله.

لقد كان الحوار بين ضدّين رسول صادق لا ينطق عن الهوى، ومنكر مراوغ أحمق، فلما أقام عليهم الحجة من كلامهم تركهم في غيهم؛ ذلك أن "العاقل إذا خاطب العاقل فهم وإن اختلفت مرتبتاهما في العقل، فإنهما يرجعان إلى سِنْخ العقل، وليس كذلك العاقل إذا خاطب الأحمق، فإنهما ضدّان، والضّدّ يهرب من الضدّ"[2].

لقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يؤثر الحوار القائم على السؤال والجواب؛ لإلزام الخصم بالنتيجة التي توصل إليها الخصم بنفسه، وذلك في حواره مع اليهود كما في الحديث السابق، ومع مشركي قريش كذلك، لأنه ليس أشد إنكارا من هذين الفريقين؛ إلا أنه في بعض الأحيان يبدأ بالنداء لطلب الإقبال أو للفت الانتباه، ثم يتحول إلى الاستفهام.

---

(١) رواية الْمُسْتَمْلِي والسرخسي: (إن كنتَ كذَّابا) هَكَذَا، وفي رواية غيرهمَا: (إن كنت كَاذِبًا). السابق، انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج٢١ ص٢٩١.

(٢) الإمتاع والمؤانسة، أبو حيان التوحيدي، صححه وضبط غريبه: أحمد أمين وأحمد الزين، المكتبة العصرية، بيروت، ط/١، ١٤٢٤ هـ، ج٢ ص ٩٠، وسِنْخ العقل: أصله.

فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لما نزلت (وأنذر عشيرتك الأقربين). صعد النبي صلى الله عليه وسلم على الصفا فجعل ينادي: **(يا بني فهر، يا بني عدي...)**، لبطون قريش؛ حتى اجتمعوا، فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا لينظر ما هو، فجاء أبو لهب وقريش. فقال: **(أرأيتُكم لو أخبرتُكم أن خيلاً بالوادي تريد أن تُغِير عليكم أكنتم مُصَدقِيّ؟)**. قالوا: نعم ما جربنا عليك إلا صدقًا. قال: **(فإني نذير لكم بين يدي عذاب شديد)**. فقال أبو لهب: تبًّا لك سائر اليوم، ألهذا جمعتنا؟ فنزلت (تبت يدا أبي لهب وتب، ما أغنى عنه ماله وما كسب)[1].

لأهمية هذه اللحظة التاريخية في حياة الدعوة الإسلامية آثر النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون حواره مع بطون قريش مجتمعين قائما على المقدمات القائمة على الجمل الإنشائية التي تفضي إلى نتائج قائمة على الخبر؛ لقد اختار النبي صلى الله عليه وسلم الصعود على الصفا (وهو جبل يتوسط مكة) ومناداة بطون قريش إشارةً منه عليه الصلاة والسلام إلى أهمية الخبر؛ إذ لم يكن يصعد أحدهم الجبلَ ويناديهم إلا إذا كان مُنذرًا بإغارة أو مبشِّرًا بقدوم أصحاب تجارة أو مستغيثًا مستصرِخًا، حتى إذا تجمعوا وأجابوا المنادي، آثر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسلك معهم استراتيجية السؤال والجواب؛ إذ المحاوَر منكرٌ شديد الإنكار، وفي سؤاله عليه السلام: **(أرأيتكم لو أخبرتكم أن خيلا بالوادي تريد أن تغير عليكم أكنتم مصدقي؟)** إلزام للخصم وإقامة للحجة عليه؛ إذ الإجابة عن سؤاله تفضي إلى إقرارهم له بالصدق والأمانة كما عهدوه، فإذا ما أقروا بصدقه في خبر فيه نجاتهم في الدنيا (أن خيلا بالوادي تغير عليهم) عندئذ أخبرهم بما فيه نجاتهم في الآخرة، لقد أقروا بصدقه في خبر الأرض (ما جربنا عليك إلا صدقًا)، وتلك هي

(١) رواه البخاري عن عمر بن حفص بن غِياث في (بَابُ "وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ وَاخْفِضْ جَنَاحَكَ").

النتيجة التي بنى عليها النبي صلى الله عليه وسلم حِجاجه معهم، فما داموا يصدقونه في خبر الأرض فعسى أن يصدقوه في خبر السماء؛ وهنا عَدَل النبي صلى الله عليه وسلم من الإنشاء إلى الجملة الخبرية المؤكّدة بـ (إنّ) والخالية من العنصر الفعلي لبيان أن ذلك أمر ثابت مستقر لا مراءَ فيه **(فإني نذير لكم بين يدي عذاب شديد)**. لكن أبا لهب ينهي ذلك الحوار بدعائه على النبي صلى الله عليه وسلم، واستنكاره أن يكون هذا هو الخبر الذي من أجله جمعهم؛ لتبدأ بكلماته هذه مرحلة جديدة من الصراع بين الحق والباطل.

وعن يحيى بن عُرْوَةَ، عَنْ أبيه، عَنْ عبد الله بن عمرو، قَالَ: قُلْتُ: مَا أَكْثَرُ مَا رَأَيْتَ قُرَيْشًا أَصَابَتْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فِيمَا كَانَتْ تُظْهِرُ مِنْ عَدَاوَتِهِ؟ قَالَ: قَدْ حَضَرْتُهُمْ وَقَدِ اجْتَمَعَ أَشْرَافُهُمْ فِي الْحِجْرِ، فَذَكَرُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالُوا: مَا رَأَيْنَا مِثْلَ مَا صَبَرْنَا عَلَيْهِ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ قَطُّ، سَفَّهَ أَحْلَامَنَا، وَشَتَمَ آبَاءَنَا، وَعَابَ دِينَنَا، وَفَرَّقَ جَمَاعَتَنَا، وَسَبَّ آلِهَتَنَا، لَقَدْ صَبَرْنَا مِنْهُ عَلَى أَمْرٍ عَظِيمٍ، أَوْ كَمَا قَالُوا، فَبَيْنَا هُمْ فِي ذَلِكَ، إِذْ طَلَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَقْبَلَ يَمْشِي حَتَّى اسْتَلَمَ الرُّكْنَ، فَمَرَّ بِهِمْ طَائِفًا بِالْبَيْتِ، فَلَمَّا أَنْ مَرَّ بِهِمْ غَمَزُوهُ بِبَعْضِ الْقَوْلِ، قَالَ: وَعَرَفْتُ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ، ثُمَّ مَضَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا مَرَّ بِهِمُ الثَّانِيَةَ غَمَزُوهُ بِمِثْلِهَا، فَعَرَفْتُ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ، ثُمَّ مَضَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَمَرَّ بِهِمُ الثَّالِثَةَ، غَمَزُوهُ بِمِثْلِهَا، ثُمَّ قَالَ: «**أَتَسْمَعُونَ يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ أَمَا وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَقَدْ جِئْتُكُمْ بِالذَّبْحِ**» قَالَ: فَأَخَذَتِ الْقَوْمَ كَلِمَتُهُ حَتَّى مَا مِنْهُمْ رَجُلٌ إِلَّا لَكَأَنَّمَا عَلَى رَأْسِهِ طَائِرٌ وَاقِعٌ، حَتَّى إِنَّ أَشَدَّهُمْ فِيهِ وَطْأَةً قَبْلَ ذَلِكَ يَتَوَقَّاهُ بِأَحْسَنِ مَا يُجِيبُ مِنَ الْقَوْلِ، حَتَّى إِنَّهُ لَيَقُولُ: انْصَرِفْ يَا أَبَا الْقَاسِمِ، انْصَرِفْ رَاشِدًا، فَوَاللَّهِ مَا كُنْتَ جَهُولًا، فَانْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى إِذَا كَانَ مِنَ الْغَدِ اجْتَمَعُوا فِي الْحِجْرِ وَأَنَا مَعَهُمْ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: ذَكَرْتُمْ مَا بَلَغَ مِنْكُمْ، وَمَا بَلَغَكُمْ عَنْهُ، حَتَّى إِذَا بَادَأَكُمْ بِمَا تَكْرَهُونَ تَرَكْتُمُوهُ، وَبَيْنَا هُمْ فِي ذَلِكَ، إِذْ طَلَعَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَوَثَبُوا إِلَيْهِ وَثْبَةَ رَجُلٍ وَاحِدٍ،

وَأَحَاطُوا بِهِ، يَقُولُونَ لَهُ: أَنْتَ الَّذِي تَقُولُ كَذَا وَكَذَا – لِمَا كَانَ يَبْلُغُهُمْ عَنْهُ مِنْ عَيْبِ آلِهَتِهِمْ وَدِينِهِمْ؟ قَالَ: «**نَعَمْ، أَنَا الَّذِي أَقُولُ ذَلِكَ**» قَالَ: فَلَقَدْ رَأَيْتُ رَجُلًا مِنْهُمْ أَخَذَ بِمَجْمَعِ رِدَائِهِ، وَقَالَ وَقَامَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دُونَهُ يَقُولُ وَهُوَ يَبْكِي: أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ؟، ثُمَّ انْصَرَفُوا عَنْهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَأَشَدُّ مَا رَأَيْتُ قُرَيْشًا بَلَغَتْ مِنْهُ قَطُّ[1].

في هذا الخبر تطوّر الحوار من الإخبار إلى الإنذار والوعيد، وقد صبر النبي صلى الله عليه وسلم فلم يرد عليهم إساءتهم مرتين، حتى إذا كانت الثالثة قال: «**أَتَسْمَعُونَ يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ، أَمَا وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَقَدْ جِئْتُكُمْ بِالذَّبْحِ**» فبدأ كلامه عليه الصلاة والسلام بالاستفهام والنداء (أتسمعون يا معشر قريش) والغرض منهما التنبيه لأهمية النبأ التالي، لكن الاستفهام سبق النداء هنا، لأن المخاطَبين مُقبلون على النبي صلى الله عليه وسلم، فليس غرض النداء طلب الإقبال، بل مجرد التنبيه لأهمية الخبر بعده؛ لذا تأخر النداء وسبق الاستفهام، فالغرض إذن أن يتنبه أولئك المخاطَبون لأهمية ما يلقى على أسماعهم، حتى إذا ما ألقى كلٌّ منهم سمعه، جاء الخبر مؤكدًا بالقسم واللام وقد والفعل الماضي، وفي ذلك دلالة قاطعة على صدق ما يقول، لقد غدَا أمرًا واقعًا لا رادَّ له، فوقعت الكلمات عليهم وقع الصاعقة، حتى قالوا له: (انْصَرِفْ يَا أَبَا الْقَاسِمِ، انْصَرِفْ رَاشِدًا، فَوَاللَّهِ مَا كُنْتَ جَهُولًا)، يقولون ذلك له صلى الله عليه وسلم، وهم الذين كانوا يغمزونه ببعض القول منذ قليل.

---

(١) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩ هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م. ج١٤ ص٥٢٥ – ٥٢٧.

لكنهم في اليوم التالي عادوا إلى غيهم واستكبارهم وأخذتهم العزة بالإثم وَأَحَاطُوا بالنبي صلى الله عليه وسلم، يَقُولُونَ لَهُ: أَنْتَ الَّذِي تَقُولُ كَذَا وَكَذَا – لِمَا كَانَ يَبْلُغُهُمْ عَنْهُ مِنْ عَيْبِ آلِهَتِهِمْ وَدِينِهِمْ؟ فما كان جواب النبي عليه الصلاة والسلام إلا أن قَالَ: «**نَعَمْ، أَنَا الَّذِي أَقُولُ ذَلِكَ**» بالجملة الاسمية المثبتة، مع استخدام الفعل المضارع لا الماضي؛ ليس حكاية للفعل المضارع (تقول) في سؤالهم فحسب، بل لإضفاء معنى التجدد والاستمرار، فتلك عادته عليه الصلاة والسلام التي ستظل ملازمة له، سيظل يهزأ بآلهتهم ويسفّه عقيدتهم وكفرهم، ولو كان عليه الصلاة والسلام يخشاهم – وحاشاه – لاستخدم الفعل الماضي الذي يدل على أن ذلك كان منه فيما مضى وأنه لن يعود إليه في المستقبل.

فإذا كان المحاوِر مستفسرًا غير مُكذِّب إلا أنه شاكٌّ متردد من وقوع أمر ما، فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يؤثر كذلك **استراتيجية السؤال والجواب**؛ لإلزام المخاطب بالحجة والإقناع. وفي هذه الحالة يبدأ الطرف الآخر بسؤال النبي صلى الله عليه وسلم، فلا يأتي جواب النبي بالخبر مباشرة، إنما يجيبه بسؤال تلو الآخر حتى يلزمه بالحجة التي يقر هو بها في نهاية الحوار.

فعن أبي هريرة أن أعرابيا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: إن امرأتي ولدت غلاما أسود وإني أنكرته. فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(هل لك مِن إبل؟)**. قال: نعم. قال: **(فما ألوانها؟)** قال: حمر. قال: **(هل فيها من أَوْرَق؟)**[1]. قال: إنّ فيها لَوُرقًا. قال: **(فأنَّى ترى ذلك جاءها؟)**. قال: يا رسول الله عِرقٌ نزَعها. قال: **(ولعل هذا عِرقٌ نزَعَه)**[2].

---

(١) الأورق: الذي لونه بين السواد والغُبْرة، ومنه قيل للرَّماد أَورَق وللحمامة وَرْقاءَ: والأورق من الناس: الأسمر. انظر: تهذيب اللغة، الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م، ج٩ ص٢٢٢.

(٢) اللفظ للبخاري عن أصبغ بن الفرج في (بَاب مَنْ شَبَّهَ أَصْلًا مَعْلُومًا بِأَصْلٍ مُبَيَّنٍ، قَدْ بَيَّنَ اللَّهُ حُكْمَهُمَا، لِيُفْهِمَ السَّائِلَ)، والحديث مشهور، وممن رواه: الإمام مسلم عن قُتَيْبَة بْنُ سَعِيدٍ، في (باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها)، وأبو داود عن ابن أبي خلف في (باب إذا شك في الولد)، وابن ماجة عن أبي بكر بن أبي شيبة في (باب الرجل يشك =

لم يسلك النبي صلى الله عليه وسلم في تلك المحاروة مسلك الإخبار، وهو المُصدَّق، إنما أراد أن يقنع ذلك الرجل بنسبة ولده الأسود إليه عن طريق الحوار المنطقي الهادئ القائم على التمثيل بنظير ذلك من بيئة البدوي؛ فجاء حوار النبي صلى الله عليه وسلم في صيغة إنشائية قائمة على الاستفهام، وانتهى بجملة خبرية قائمة على القياس على ما توصل إليه المخاطب في جوابه؛ فجاء جواب الرجل على الاستفهام الأول مُفضيًا بإقراره بما في بيئته (إنّ فيها لوُرْقًا) مؤكَّدًا بغير مُؤكِّد (إنّ واللام المؤكدة والجمع)، لقد سأله النبي صلى الله عليه وسلم عن إمكانية وجود جمَل واحد أَوْرَق، فأكّد الرجل وجود جمع من الجمال الوُرْق وليس جملا واحدًا أورق فحسب، وما دام الرجل قد أقر بوجود الظاهرة في إبِله، فحينئذ جاء سؤال النبي صلى الله عليه وسلم عن سبب تلك الظاهرة التي يراها البدوي ظاهرة أمام عينيه، والبدو أهل دراية بالإبل وسلالاتها، فيأتي الجواب بجملة خبرية فعلها ماضٍ يتبين من خلالها مدى خبرة ذلك الرجل بتلك الحالة ومدى قناعته بتلك النتيجة (عرق نزعها)، وهنا يقيس النبي صلى الله عليه وسلم حالة الرجل على حالة إبله، فجاءت الجملة الأخيرة (ولعل هذا عرق نزعه). وبمثل ذلك الحوار الهادئ القائم على القياس على نظائر من الواقع يُنتزع الجواب من السائل نفسه، فيتحول شكُّه إلى يقين، وتصبح السنة النبوية مُوجّهًا للناس للتفكير بطريقة منطقية سليمة قائمة على القياس على النظير للوصول إلى الحقيقة.

من الأغراض الدلالية للجمل الخبرية في الحوار النبوي:

كان النبي صلى الله عليه وسلم يؤثر **استراتيجية الإخبار المباشر**، إما لمراعاة سياق الحال؛ كأنْ يكون المحاور أحد الصحابة يسأل عن شيء يتردد في صدره، أو يستفسر عن مسألة طلبًا للعلم. وإما لمراعاة طبيعة القضية التي يدور

=في ولده)، والإمام أحمد في مسنده عن عبد الأعلى، وابن حبان عن حَامِد بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ شُعَيْبٍ في باب (ذِكْرُ الْخَبَرِ الدَّالِّ عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ بِالتَّشْبِيهِ مِمَّا وَصَفْنَا غَيْرُ جَائِزٍ إِذَا كَانَ الْفِرَاشُ مَعْدُومًا).

حولها الحوار؛ كأنْ يكون المحاوِر منكرًا يجادل في قضية تقتضي الإخبار بالحقيقة مجردةً في جملة خبرية تقريرية. وحينئذ قد يأتي جواب النبي عليه الصلاة والسلام بالجملة الفعلية (فعل + اسم)، أو بالجملة الاسمية الفعلية العَجُز (اسم + فعل)، أو بالجملة الاسمية الخالصة (اسم + اسم)، وسأقتصر في الصفحات التالية على **نمط الجملة البسيطة** لضيق المقام من جهة، ولشيوع نمط الجمل البسيطة القصيرة في حوار النبي صلى الله عليه وسلم من جهة أخرى، إلا إذا اقتضى التأويل التطرق إلى بعض أنماط الجمل الطويلة في الأحاديث المختارة في المباحث التالية.

[1] : من الأغراض الدلالية للجملة الفعلية في الحوار النبوي:

المراد هنا الجملة الفعلية الخبرية لا الإنشائية، ولا تكون بفعل الأمر، بل بالماضي أو المضارع اللَّذين تمحّضا لإرادة معنى الخبر لا الإنشاء، على النحو الذي فصلته في مطلع هذا البحث. فإذا ما اقتضى الحوار إرادة معنى التجدد والاستمرار ابتداءً بُني الكلام على جهة الجملة الفعلية، وكان الفعل مضارعًا، أما إذا أريد انقضاء الحدث وتحققه في الزمن الماضي، أو أريد التعبير عن حتمية وقوعه في المستقبل حتى كأنه حدث وانتهى – فحينئذ يختار الفعل الماضي. ومن الأول ذلك الحديث المشهور الذي روي عن أبي هريرة قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يَتَقَارَبُ الزَّمَانُ، وَيَنْقُصُ العَمَلُ، وَيُلْقَى الشُّحُّ، وَيَكْثُرُ الهَرْجُ**» قَالُوا: وَمَا الهَرْجُ؟ قَالَ: «**القَتْلُ القَتْلُ**»[1]، فقد آثر النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الخبر اختيار الجمل الفعلية القصيرة المتعاطفة بالواو، لتوحي بسرعة توالي الأحداث في زمن متقارب لاهث، وهذا يتلاءم مع طبيعة ذلك العصر الذي تتراكم فيه الفتن كظلمات بعضها فوق بعض، واختير الفعل المضارع ليجسد معنى

(١) صحيح البخاري، ج٨ ص١٤. والحديث مشهور ومروي من عدة طرق لدى البخاري وغيره من أئمة الحديث.

التجدد والحدوث والتتابع في حركة دائبة لا تكاد تنقطع؛ إذ يتقارب الزمان "فَتَكُونَ السَّنَةُ كَالشَّهْرِ، وَيَكُونَ الشَّهْرُ كَالْجُمُعَةِ، وَتَكُونَ الْجُمُعَةُ كَالْيَوْمِ، وَيَكُونَ الْيَوْمُ كَالسَّاعَةِ، وَتَكُونَ السَّاعَةُ كَاحْتِرَاقِ السَّعَفَةِ"(١)، وينقص "عمل الطاعات لاشتغال الناس بالدنيا وقد يكون ذلك ظهور الخيانة في الأمانات"(٢)، ويُلقى الشح في القلوب "حتى يبخل العالم بعلمه، فيترك التعليم والفتوى، ويبخل الصانع بصناعته حتى يترك تعليم غيره، ويبخل الغني بماله حتى يهلِك الفقير"(٣)، ويكثر القتل.

إن ذلك التجدد والاستمرار والحدوث المستفاد من تلك الأفعال المضارعة هو معنى قول عبد القاهر في سياق حديثه عن دلالة الفعل على التجدد والحدوث: "وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدُّدَ المعنى المُثبَت به شيئًا بعد شيء"(٤)، وقوله بعدها: "فإذا قلتَ: (زيدٌ ها هو ذا ينطلق)، فقد زعمتَ أن الانطلاق يقع منه جزءًا فجزءًا، وجعلته يزاوله ويزجّيه"(٥). وليس أدلّ على إرادة معنى أن يقع الفعل من الفاعل جزءًا فجزءًا، وجعل الفاعل يزاوله ويزجّيه – من دلالة الفعل المضارع في ذلك الحديث المشهور عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**إِنَّ مِنْ أَكْبَرِ الذَّنْبِ أَنْ يَسُبَّ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ**»، قَالُوا: وَكَيْفَ يَسُبُّ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ؟ قَالَ: «**يَسُبُّ أَبَا الرَّجُلِ فَيَسُبُّ أَبَاهُ، وَيَسُبُّ أُمَّهُ، فَيَسُبُّ أُمَّهُ**»(٦).

---

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده، ج١٦ ص٥٥٠.

(٢) كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري، ج٢١ ص ١٨٥.

(٣) السابق، ج٣ ص٢٩٢.

(٤) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص١٧٤.

(٥) السابق، الصفحة نفسها.

(٦) رواه الإمام أحمد في مسنده عن محمد بن جعفر، وحجاج، ج١١ ص٤٣٠-٤٣١. والحديث مشهور، ومروي من عدة طرق لدى أئمة الحديث، وبألفاظ متقاربة.

غير أن الاهتمام في تمثيل عبد القاهر (زيدٌ ها هو ذا ينطلق) واقع على المسند إليه المتقدم، وكونه منه لا من غيره، في حين أن الاهتمام في حديث النبي صلى الله عليه وسلم منصرفٌ إلى الحدث دون فاعله؛ فالإنكار ينصبّ على ذلك الفعل وتكراره وحدوثه من أي فاعل، وفي إيثار الإخبار بالفعل المضارع (يسبّ) وتكراره دلالةٌ على تلك المجاوبة والمبادلة بين طرفين يسب كلاهما أبا الآخر وأمه، فالفعل يقع من كلا الطرفين شيئًا فشيئًا، وجزءًا فجزءًا، وذلك معنى التجدد والحدوث المستفاد من الفعل المضارع. وتأكّد ذلك الحدوث وتلك التزجية والمزاولة بتكرار الفعل، واختيار الفاء الدالة على سرعة المبادلة والمجاوبة من الطرف الثاني لذلك الطرف الأول الذي يبدأ بالسب والشتم.

ومن نمط تلك الجملة الفعلية التي فعلها مضارع جواب النبي صلى الله عليه وسلم للمرأة التي جاءت تستفسر عن كيفية الطهر من الحيض. فعن عائشة رضي الله عنها: أن امرأة سألت النبي صلى الله عليه و سلم عن الحيض كيف تغتسل منه؟ قال: "**تأخذين فِرْصَةً مُمَسَّكَة فتتوضئين بها**"(١). قالت: كيف أتوضأ بها يا رسول الله؟ قال النبي صلى الله عليه وسلم: **(توضئي)**. قالت: كيف أتوضأ بها يا رسول الله؟ قال النبي صلى الله عليه و سلم: **(تَوَضَّئِينَ بها)**. قالت عائشة فعرفت الذي يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم فجذبتها إليّ فعلّمتها(٢).

---

(١) الفِرْصة: قِطْعة قُطن أو صُوف، يقال: فَرَصتُ الشيءَ إذا قطعته، والمُمَسّكَة: المُطَيّبَة بالمسك يُتْبَعُ بها أَثر الدم فيحصل منه الطيب والتنشيف. انظر: المخصص، ابن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م، ج١ ص٣٨٥. وانظر: لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، مادة (فرص).

(٢) رواه البخاري بهذا اللفظ عن يحيى في (بَاب الأَحْكَامِ الَّتِي تُعْرَفُ بِالدَّلاَئِلِ، وَكَيْفَ مَعْنَى الدِّلاَلَةِ وَتَفْسِيرُهَا)، وبلفظ آخر للبخاري عن مسلم بن إبراهيم في (بَاب غَسْلِ المَحِيضِ)، وللحديث روايات أخرى عند غير البخاري.

جاء رد النبي صلى الله عليه وسلم على سؤال تلك المرأة بالجملة الفعلية المُصدَّرة بالفعل المضارع للدلالة على أنه كلما طهرت المرأة من حيضها كان غسلها على ذلك النحو الذي أوجزه النبي صلى الله عليه وسلم، حتى يصير ذلك ديدَنها، وذلك معنى التجدد والاستمرار المستفاد من التعبير بالفعل المضارع، ولمَّا لم تعِ المرأة كيفية ذلك جاء جواب النبي صلى الله عليه وسلم بفعل الأمر (توضَّئِي) هكذا دون بسط للكلام، حياء منه عليه الصلاة والسلام، فلمَّا أعادت المرأة سؤالها ولم تقف على مراد النبي صلى الله عليه وسلم أعاد الكلام بصيغة المضارع (توضئين بها) أي (تتوضئين بها)، وفي إعادة الحديث مقتضبًا إشارةٌ إلى شدة حيائه عليه الصلاة والسلام، وفيه تنبيهٌ لأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها كي تشرح لتلك المرأة مراد النبي صلى الله عليه وسلم، وعندئذ جذبت المرأةَ إليها تعلمها، وما جذبها المرأةَ إلا إسراعٌ إلى رفع الحرج عن النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن أدركت حياءه في أن يشرح للمرأة معنى فعل الوضوء حينئذٍ.

فإذا أريد تأكيد معنى الحدث وبيان وقوعه لا محالة، سواءً أكان قد وقع بالفعل أم أن وقوعه في المستقبل بات مؤكدًا، فإن النبي صلى الله عليه وسلم يعبر عن تلك المعاني بالفعل الماضي؛ كما في رده على اليهود في الحديث الذي أوردناه آنفًا في مطلع هذا البحث، عندما سألهم: **(من أبوكم؟)** فسمّوا له أباهم، فقال لهم: **(كذبتم، بل أبوكم فلان)**، والرد بهذا الفعل الماضي الذي يدل على انقضاء الحدث وتحققه فيه دلالة الزجر، إذ إنهم كاذبون لا محالة، ولو لم يكونوا كذلك لما اختير الفعل الماضي؛ وفي الخطاب إشارة إلى نبوّته صلى الله عليه وسلم وصدقه؛ إذ لا يعلم مخالفة كلامهم لما تنطوي عليه صدورهم غيرُ نبيّ.

ولمّا كان ما أنذر به الرسول صلى الله عليه وسلم واقع لا محالة؛ إذ هو واقع في علم الله وعلم رسوله، وإن لم يقع في علم المُنذَرين، لما كان ذلك كله عبّر النبي صلى الله عليه وسلم بصيغة الماضي في قوله (لقد جئتكم بالذبح) في ذلك

الحديث الذي أوردناه من قبل – في مطلع هذا البحث – أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أقبل يمشي حتى استلم الركن فمرّ بنفَر من قريش طائفًا بالبيت، فغمزوه ببعض القول، فَعُرف ذلك في وجهه، ثم مَضَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فلما مر بهم الثانية غمزوه بمثلها، فَعُرف ذلك في وجهه، ثُمَّ مَضَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فمرّ بهم الثالثة فغمزوه بمثلها، فقال: «**أَتَسْمَعُونَ يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ أَمَا وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَقَدْ جِئْتُكُمْ بِالذَّبْحِ**».

لقد كان ذلك في مكة والمسلمون قلة مستضعفون، والفعل لم يقع بعد، لكن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعبر بصيغة المضارع الدال على الحال أو الاستقبال، بل عبر بالماضي الدال على ما كان ووقع وانقضى؛ ذلك لأن هذا الفعل واقعٌ لا محالة؛ إذ هو كائن وواقع في علم الله وعلم رسوله كما أسلفت آنفًا، وقد تضافرت على أداء معنى وقوع ذلك الحدث وانقضائه أربع وسائل هي التنبيه بـ (أمَا) والقسم في قوله (والذي نفس محمد بيده) والتوكيد بـ(لقد) والمُضيّ في الفعل (جئتكم) الواقع في جواب القسم.

[2] : من الأغراض الدلالية للجملة الاسمية الفعليّةِ العَجُز في الحوار النبوي:

اختلف البصريون والكوفيون حول تصنيف هذا النمط من الجمل في العربية (اسم + فعل) سواء أكان الفعل ظاهرًا، أم مقدَّرًا وجوبًا في حالة مجيء الخبر شبه جملة متعلقًا بهذا الفعل المحذوف.

أما إذا كان الخبر جملة فعلية فعلها مذكور، وليس لهذا الفعل فاعل ظاهر بعدَه؛ فيرى البصريون أن الجملة اسمية والاسم المتقدم مبتدأ، والفاعل ضمير مستتر، ذلك لأنهم يرون أن "مرتبة الفاعل أن يكون بعد فعله لكونه كالجزء منه، فإن ظهر المسند إليه بعد الفعل فهو الفاعل نحو: (قام زيد) و(قمتُ)، وإن لم

يظهر بعده بل قبله نحو: (زيد قام) أو لم يظهر قبله ولا بعده نحو: (قُم) فهو ضمير مستتر؛ لأن الفعل لا يخلو من الفاعل، ولا يتأخر عنه"[١].

في حين يرى الكوفيون جواز تقديم الفاعل على فعله متمسِّكين بظاهر قول الزَّبَّاء:

ما للجِمالِ مَشْيُها وَئِيدا أَجَنْدَلاً يحملنَ أم حديدا

فـ(مشيُ) روي بالرفع، ولا يجوز أن يكون مبتدأ؛ "إذ لا خبر له في اللفظ إلا (وئيدًا) وهو منصوب على الحال، فتعين أن يكون فاعلًا بـ(وئيدًا) مقدمًا عليه"[٢]. ويتأوّله البصريون بأن الخبر فعل محذوف والحال متعلقة به، وتقدير الكلام: (مشيُها يبدو أو يظهر وئيدًا)[٣].

وكذلك الأمر إن وقع ذلك الاسمُ المرفوع بعد أداة تختص بالدخول على الفعل، نحو: (وإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ)التوبة:٦، فيقدر البصريون فعلاً محذوفًا فسّره المذكور، وتقدير الكلام: (وإنْ استجارك أحدٌ من المشركين استجارك...)، ويرى الكوفيون أن الاسم المرفوع (أحدٌ) فاعل تقدّم على فعله (استجارك)، وأجاز الأخفش "رفع الاسم المتقدم بعد (إنْ) بالابتداء"[٤]، وهو رأي مرجوح؛ لاختصاص (إنْ) الشرطية بالدخول على الأفعال.

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج٢ ، ص٥٨٤.

(٢) شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ج١ ، ص٣٩٧.

(٣) انظر: السابق، الصفحة نفسها، وانظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، و: محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م، ج١ ص٧٥٨. وانظر: المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ج١ ، ص٣٨٧.

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد، ج١ ص٣٨٧.

وهذا الخلاف في المستوى التركيبي يترتب عليه تغير في المستوى الدلالي؛ فعلى رأي البصريين هناك اختلاف بين البنية السطحية والبنية العميقة في نحو هذا التركيب (إنْ+ اسم مرفوع + فعل) كما في الآية السابقة، فعلى مستوى البنية العميقة هناك تكرار للجملة (إنْ /استجارك أحدٌ/ استجارك)، وفي ذلك التكرار إرادة لمعنى التوكيد. ولا توكيدَ على رأي الكوفيين لأن البنية العميقة والبنية السطحية واحدة؛ إذ التركيب يَؤُول إلى جملة واحدة من فاعل مقدم وفعل مؤخر.

وكذا في نحو (زيدٌ قام)، فعلى رأي البصريين هناك تكرار في البنية العميقة، لكنه في نحو هذا التركيب تكرار على مستوى المفردات لا الجمل، فالذي تكرر هو المسند إليه (زيد) مرة ظاهرًا في بداية الجملة ومرة مُضمرًا بعد الفعل (قام)، وفي ذلك التكرار توكيد، لكنه توكيد بتكرار أحد عنصري التركيب دون الآخر، في حين أنه لا توكيدَ إذا ما عُدّ الاسم المتقدم فاعلاً، كما هو الحال في رأي من استند من المعاصرين على ظاهر رأي الكوفيين، فجعل هذين التركيبين (فعل + اسم) و(اسم + فعل) من المركبات الفعلية(١).

واختلف النحاة كذلك حول تقدير المحذوف في مثل هذا التركيب (اسم + جار ومجرور) أو (اسم + ظرف)، فالجمهور على أن الخبر محذوف وجوبًا، تعلّق به الجار والمجرور أو الظرف، واختلفوا في ماهية هذا المحذوف؛ فقدّره البصريون بفعل نحو (استقرَّ)؛ فأما الجار والمجرور فتعلقه بالفعل بيّن، وأما الظرف فلأنه منتصب بالفعل المقدر، ويعلل البصريون لرأيهم بـ "أن الأصل في قولك (زيدٌ أمامَك، وعمرو وراءَك) : (في أمامِك)، و(في ورائك)؛ لأن الظرف كلّ اسم من أسماء الأمكنة والأزمنة يرادُ فيه معنى (في)، و(في) حرف جر، وحروف

(١) انظر: في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، د. سعد مصلوح، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠٠٣م، ص١١١ – ١١٢.

الجر لا بد لها من شيء تتعلق به، لأنها دخلت رابطة تربط الأسماء بالأفعال"[١]. ويرون أنه "ينبغي أن يكون ذلك العامل من الأفعال العامة، أي مما لا يخلو منه فعل"[٢] نحو: استقر، وكان، وحصل.

ويرى الرضي أنه "قد يحذف خاص لقيام الدليل"[٣]، وهذا الرأي يقتضيه التأويل الدلالي عند مجابهة النص، ويكون حذف العامل حينئذ جائزًا، يقول ابن هشام: "ولا يجوز تقدير الكون الخاص كـ(قائم) و(جالس) إلا لدليل، ويكون الحذف حينئذٍ جائزًا لا واجبًا"[٤]، وإنما جاز الحذف لوجود دليل على المحذوف، ووجود المعمول (الجار والمجرور أو الظرف) يقوي دليل القائلين بجواز الحذف؛ ذلك لأن النحاة "متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول، فكيف يكون وجود المعمول مانعًا من الحذف مع أنه إما أن يكون هو الدليل أو مقويا للدليل"[٥].

وذهب بعض النحاة إلى أن المحذوف يُقدّر باسم فاعل، والتقدير: زيدٌ مستقِرٌّ أمامَك، وعمروٌ مستقِرٌّ وراءَك، وعللوا لاختيارهم اسم الفاعل بأنه "يجوز أن يتعلق به حرف الجر، والاسم هو الأصل، والفعل فرع، فلما وجب تقدير أحدهما كان تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع"[٦].

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، تحقيق وتعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ط٤، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م، ص٢٤٦.

(٢) شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م، ج١، ص٢٤٤.

(٣) السابق، الصفحة نفسها.

(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج١، ص٥٨٥.

(٥) السابق، الصفحة نفسها.

(٦) شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٢٤٤.

أما ابن هشام فيرى جواز تقدير المحذوف بالاسم أو الفعل تبعًا للدلالة الزمنية[١]؛ فإذا أُريد الحال أو الاستقبال نحو (الصومُ اليومَ والجزاءُ غدًا) أو (الصومُ في اليومِ والجزاءُ في الغد) قُدِّر المحذوف باسم الفاعل (كائن، مستقر) أو بالمضارع (يكون، يستقر) لدلالتهما على الحال والاستقبال. ويُقدَّر المحذوف بالماضي (كان، استقر) إن أُريد المُضيّ. فإن جَهِل المتلقي زمن الكلام قَدّر المحذوف باسم الفاعل؛ لأنه "صالحٌ للأزمنة كلها، وإن كانت حقيقته الحال"[٢]. وما قيل في الكون العام هنا يقال مثله في الكون الخاص؛ ففي قوله تعالى: (الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَىٰ بِالْأُنثَىٰ) البقرة:١٧٨، يُقدّر المحذوف بـ(يُقتَل) أو (مقتول)؛ أي: الحر يُقتل بالحر، أو: مقتول بالحر... وكهذا[٣]، ويُختار المضارع أو الوصف لدلالتهما على الحال والاستقبال؛ إذ المراد إنفاذ تشريع قتل الحر بالحر بدءًا من الزمن الحاضر واستمرارية ذلك التشريع في المستقبل، ولا يصح تقدير المحذوف بكون عام نحو (كائن) أو (يكون) لفساد المعنى آنذاك؛ إذ لا معنى لهذا التقدير (الحر يكون بالحر).

يرى ابن هشام إذن جواز تقدير المحذوف بالاسم أو الفعل دون تفرقة بينهما، ما دام كلاهما يؤدي الدلالة الزمنية المرادة. ولا يعني ذلك أنهما متساويان من كل جهة؛ إذ هناك فروق دلالية إذا ما أُخذت في الاعتبار فإنها ترجح اختيار أحدهما، نحو الدلالة على معنى التجدد والاستمرار؛ فإذا كان اسم الفاعل يدل على "الحدَث والحدوث وفاعله"[٤]، والحدوث هو التجدد والاستمرار، إلا أنه ليس في قوة دلالة الفعل المضارع على ذلك التجدد والاستمرار؛ إذ دلالة المضارع عليهما بالأصالة، في حين أن اسم الفاعل لا يحمل تلك الدلالة إلا إذا أشبه المضارع، و"لا يشبه

(١) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج١، ص٥٨٥.

(٢) السابق، الصفحة نفسها.

(٣) انظر: السابق، ج١، ص٥٨٦.

(٤) شرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص١١.

المضارع إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال"[1] لا بمعنى المُضيّ. لكن ذلك الحدوث في اسم الفاعل – واسم المفعول كذلك – يغيب في اسم التفضيل والصفة المشبهة؛ لدلالتهما على الثبوت واللزوم. فكأن اسم الفاعل واسم المفعول – من حيث الدلالة على الحدوث – في منزلة بين منزلتي الفعل المضارع والصفة المشبهة.

ومن المحذوف الذي يحتمل غيرَ تأويل من تلك التأويلات ما رواه أبو هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ فُلَانَةَ يُذْكَرُ مِنْ كَثْرَةِ صَلَاتِهَا، وَصِيَامِهَا، وَصَدَقَتِهَا، غَيْرَ أَنَّهَا تُؤْذِي جِيرَانَهَا بِلِسَانِهَا، قَالَ: «**هِيَ فِي النَّارِ**»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّ فُلَانَةَ يُذْكَرُ مِنْ قِلَّةِ صِيَامِهَا، وَصَدَقَتِهَا، وَصَلَاتِهَا، وَإِنَّهَا تَصَدَّقُ بِالْأَثْوَارِ مِنَ الْأَقِطِ، وَلَا تُؤْذِي جِيرَانَهَا بِلِسَانِهَا، قَالَ: «**هِيَ فِي الْجَنَّةِ**»[2].

فالجار والمجرور – في رد النبي صلى الله عليه وسلم في كلتا الجملتين (هي في النار) و(هي في الجنة) – متعلق بمحذوفٍ خبرٍ، ويمكن تقدير ذلك المحذوف بالفعل العام (تكون أو تستقر) أو بالاسم (كائنة أو مستقرة) ويكون حذفه حينئذٍ واجبًا، غير أن تقديره بالفعل في قوله عليه الصلاة والسلام (هي في النار) أولى من تقديره بالاسم، أما في قوله صلى الله عليه وسلم (هي في الجنة) فتقديره بالاسم أولى؛ بيان ذلك أن المؤمن العاصي لا يُخلَّد في النار، فهذه المرأة (تكون) في النار لكن ليس على جهة الثبوت واللزوم، في حين أن المرأة الأخرى التي

(١) همع الهوامع، السيوطي، تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، ج٥، ص٨١.

(٢) رواه الإمام أحمد في مسنده، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، ج١٥، ص٤٢١-٤٢٢. ورواه ابن حبان عن محمد بن إسحق بن إبراهيم بلفظ (في النار) على حذف المبتدأ، انظر: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ج١٣ ص٧٧، ورواية الحاكم في مستدركه (لَا خَيْرَ فِيهَا هِيَ فِي النَّارِ). انظر: المستدرك على الصحيحين، الحاكم، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م. ج٤، ص١٨٣-١٨٤.

تحسن إلى جيرانها (كائنة أو مستقرة) في الجنة على جهة الثبوت واللزوم المستفاد من الاسم.

والأقرب من هذا التأويل أن يُقدَّر الخبر المحذوف بفعل خاص أو اسم خاص؛ لقيام الدليل، ويكون الحذف حينئذ جائزًا، وتقدير الكلام (هي تُعذَّبُ في النار) و(هي مُنعَّمةٌ في الجنة)، ودليل الحذف مستفاد من التلازم اللفظي والعقلي بين (العذاب والنار) من جهة و(النعيم والجنة) من جهة أخرى. ويُقدّر المحذوف بالفعل في جملة (هي /تُعذّب/ في النار) للدلالة على تجدد ذلك العذاب وحدوثه، لكنه ليس لازمًا مستقرًّا في مطلق الزمن؛ إذ المؤمن العاصي لا يُخلد في النار. في حين يقدر المحذوف بالاسم في (هي /مُنعَّمَةٌ/ في الجنة) للدلالة على لزوم ذلك النعيم وثبوته على جهة الإطلاق دون التقيد بزمن دون زمن؛ إذ دخول الجنة يقتضي الخلود فيها.

لكن ليس تقدير المحذوف بالفعل دالاً على التجدد والحدوث مع كل فعل وفي كل سياق؛ إذ لا يُستفاد ذلك المعنى من الفعل الجامد نحو (ليس) على سبيل المثال، كما في رد النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث المروي عن عائشة رضي الله عنها قالت: سَأَلَ أُنَاسٌ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الكُهَّانِ، فَقَالَ: «**إِنَّهُمْ لَيْسُوا بِشَيْءٍ**»، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّهُمْ يُحَدِّثُونَ بِالشَّيْءِ يَكُونُ حَقًّا، قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**تِلْكَ الكَلِمَةُ مِنَ الحَقِّ يَخْطَفُهَا الجِنِّيُّ، فَيُقَرْقِرُهَا**[1] **فِي أُذُنِ وَلِيِّهِ كَقَرْقَرَةِ الدَّجَاجَةِ، فَيَخْلِطُونَ فِيهِ أَكْثَرَ مِنْ مِائَةِ كَذْبَةٍ**»[2].

(١) في بعض الروايات (يقرها) وفي أكثرها (يقرقرها)، "وقره إذا صب فيه الماء وقر إذا صوت و (قرت الدجاجة) إذا قطعت صوتها، وقرَّ الكلام في أذنه وأقره إذا ساره وصبه فيه و(القرقرة) صوت الحمام والدجاجة... وفي بعضها الزجاجة بالزاي، الخطابي: غرضه صلى الله عليه وسلم نفي ما يتعاطونه من علم الغيب أي ليس قولهم بشيء صحيح يعتمد عليه كما يعتمد على أخبار الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين". الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، ج٢٥ ، ص ٢٤٧.

(٢) اللفظ للبخاري في (بَاب قِرَاءَةِ الفَاجِرِ وَالمُنَافِقِ، وَأَصْوَاتُهُمْ وَتِلاَوَتُهُمْ لاَ تُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ).

فجملة **(إنهم ليسوا بشيء)** جملة اسمية مؤكدة بإنّ، وهذا التوكيد فيه مراعاة لحال أولئك المحاورين الذين يقفون من الكهان وكهانتهم موقف المتردد؛ إذ يرون في كلام الكهان شيئا يكون حقًا، ولمّا كان النبي (صلى الله عليه وسلم) أعلم بحالهم أورد كلامه على جهة الجملة الاسمية التي تفيد الثبوت، ثم أتى بخبر (إنَّ) جملة مصدّرة بالفعل الجامد (ليس) لكن تلك الفعلية لم يُؤت بها لنقض فكرة الثبوت واللزوم، وإنما أُتي بالفعل (ليس) لكي يوطّئَ لدخول حرف الجر الزائد (الباء) الذي يفيد التوكيد؛ وبذلك تنتفي فكرة أن يكون الكهّان على شيء من الحق؛ إذ هم أنفسهم ليسوا بشيء.

لم يعد هناك داع للتردد أو الشك بعد ذلك الإخبار بالجملة الاسمية المؤكدة بغير مؤكد، وما استطراد المحاورين وسؤالهم النبي صلى الله عليه وسلم بقولهم: (فإنهم يحدثون بالشيء يكون حقًّا) إلا طلبٌ لجلاء الحيرة بين كونهم ليسوا بشيء وكون بعض ما يحدثون به يصير حقًّا؛ وعندئذ جاء جواب النبي صلى الله عليه وسلم بتلك الجملة الطويلة التي تحمل من التصوير ما تتضح به ماهية ذلك الحق الذي هو كلمة كقرقرة الدجاجة يخلطون به كذبًا كثيرًا **(تِلْكَ الكَلِمَةُ مِنَ الحَقِّ يَخْطَفُهَا الجِنِّيُّ، فَيُقَرْقِرُهَا فِي أُذُنِ وَلِيِّهِ كَقَرْقَرَةِ الدَّجَاجَةِ، فَيَخْلِطُونَ فِيهِ أَكْثَرَ مِنْ مِائَةِ كَذْبَةٍ)**، والفعلان المضارعان في جملة (يخطفها الجني فيقرقرها) يدلان هذه المرة على ذلك التجدد والحدوث، فذلك الخطف وتلك القرقرة إنما يحدثان من الجني شيئًا بعد شيء، فهو يزاول ذلك الفعل ويزجّيه[1]، وليس ذلك الفعل من الجني ثابتًا مستقرًا، وليس مطلقًا من إسار الزمان، بل هو باطل يقع من الجني جزءًا فجزءًا في زمن دون زمن، ومن ثم فما يأتي به الكهان ليس حقيقة مطلقة ثابتة، إنه مجرد خطف وقرقرة يُخلَط فيه كذبٌ كثير.

(١) يقول عبد القاهر: "فإذا قلتَ: (زيدٌ ها هو ذا ينطلق)، فقد زعمتَ أن الانطلاق يقع منه جزءًا فجزءًا، وجعلته يزاوله ويزجّيه" دلائل الإعجاز، ص ١٧٤.

[3] : من الأغراض الدلالية للجملة الاسمية الخالصة الاسميّة في الحوار النبوي:

تُصاغ الحقائق الكبرى – غالبًا – صياغة اسمية خالصة، سواءً أكان المخاطَب يؤمن بها أم ينكرها؛ نحو كلمة التوحيد (لا إله إلا الله محمد رسول الله)، وغيرها من الحقائق؛ ذلك "أنَّ موضوع الاسم على أن يُثْبَتَ به المعنى للشيء من غير أن يَقتضي تجدّدَه شيئًا بعد شيء"(١). لذا نجد أكثر الحوار حول تلك الحقائق يسلك مسلك الجملة الاسمية الخالصةِ الخالية من العنصر الفعلي (اسم + اسم)؛ لكي تنصرف الدلالة إلى المعنى الثابت المستقر الذي لا يقترن بزمان دون زمان، ويكون غرض المتكلم حينئذ أن يوجب الشيءَ ويثبته فقط، ويقضي بوجوده على الإطلاق من غير أن يجعله يحدث ويتجدد شيئًا فشيئًا(٢).

يتجلى ذلك المعنى في حوار الصحابة بتوجيه من النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد؛ إذ يروي البخاري عن عمرو بن خالد عن زهير عن أبي إسحاق قال سمعت البراء بن عازب رضي الله عنهما يحدث قال: "... فقال أبو سفيان أفي القوم محمد ثلاث مرات، فنهاهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يجيبوه، ثم قال: أفي القوم ابن أبي قحافة ثلاث مرات، ثم قال: أفي القوم ابن الخطاب ثلاث مرات، ثم رجع إلى أصحابه فقال أمّا هؤلاء فقد قُتلوا، فما ملك عمر نفسه فقال كذبت والله يا عدو الله، إن الذين عددت أحياء كلهم وقد بقي لك ما يَسُوؤُك. قال يومٌ بيوم بدر والحربُ سِجال إنكم ستجدون في القوم مُثْلَةً لم آمُر بها ولم تَسُؤْني، ثم أخذ يرتجز: **اعلُ هُبَل اعْلُ هُبَل**، قال النبي صلى الله عليه وسلم: **(ألا تجيبونه)**. قالوا: يا رسول الله ما نقول؟ قال: **(قولوا اللهُ أعلى وأجَلّ)**. قال: **إنّ لنا**

(١) دلائل الإعجاز، ص١٧٤.

(٢) انظر: السابق، الصفحة نفسها.

العُزَّى ولا عُزَّى لكم، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: **(ألا تجيبونه)**. قالوا: يا رسول الله ما نقول؟ قال: **(قولوا اللهُ مولانا ولا مولى لكم)**"[1].

ويسترعي الانتباه في هذا الحوار أمران؛ أحدهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر صحابته أن يردوا على أبي سفيان بصيغة الجملة الاسمية الخالية من العنصر الفعلي في قوله: (الله أعلى وأجل)، وقوله: (اللهُ مولانا، ولا مولى لكم) لكي يتمحض الكلام للدلالة على الثبوت واللزوم؛ إذ نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يجيبه أصحابه عندما سأل عن النفر الذين سأل عنهم من الصحابة أقُتلوا هم أم لا، وإنما نهى النبي عن إجابته تصغيرًا لشأنه، لكنه لما تعدى إلى ادعاء علو هُبل كان لا بد من الرد عليه بإثبات الحق في صورة الجملة الاسمية الخالصة الاسمية لإضفاء معنى لزوم علوّ الله تعالى ولزوم كونه مولى للمؤمنين، وإطلاق تلكم القضية دون تقييدها بزمن دون زمن.

وأما الأمر الآخر فهو أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر صحابته أن يرُدُّوا هم عليه بجُمل هي من بحر الرجز، مجاراة لأبي سفيان الذي بدأ يرتجز قائلا: (أُعْلُ هُبَلْ، أُعْلُ هُبَلْ) على زنة: (مُسْتعلن مُستعلن) ولا يكون كذلك إلا بتسكين اللام من كلمة (هُبَلْ)، فجاء الرد على الرجز أيضًا: (اللهُ أعلى وأجَلّ)، بل على القافية نفسها وروي اللام المقيدة، وكذلك من الرجز قول أبي سفيان: (إنَّ لنا العزى ولا عزى لكم)، فجاء الرد من الرجز كذلك: (الله مولانا ولا مولى لكم) وكذلك على القافية نفسها، وروي الميم المقيدة. ولما كان النبي صلى الله عليه وسلم ليس بشاعر وما ينبغي له أن يكون شاعرًا، لم يُرِد أن يرُدَّ هو لكيلا يرد بكلام هو على بحر الرجز، لذا أضاف كلمة (قولوا) قبل كل جملة من الجملتين، موجّهًا بذلك الصحابة رضوان الله عليهم، لينطقوا هم بالجملتين على الرجز؛ ليكون الرد مجاراة

(١) صحيح البخاري، ج٤ ص٦٥. والمُثْلة: أي التنكيل والعقوبة. والحديث مشهور ومروي من عدة طرق.

لارتجاز أبي سفيان. لم يشأ إذن النبي عليه الصلاة والسلام أن يأتي جملة كلامه على إيقاع الرجز فأضاف كلمة (قولوا) كي ينكسر هذا الإيقاع على لسان النبي عليه الصلاة والسلام، لكنه بعد حذف تلك الكلمة يأتي الجواب على لسان الصحابة على إيقاع الرجز، ويمكن تمثيل إيقاع ذلك الحوار كما يأتي:

إيقاع كلام أبي سفيان	إيقاع رد الصحابة بتوجيه من النبي	القافية
أُعْلُ هُبَلْ، أُعْلُ هُبَلْ 0///0/ - 0///0/ (مسْتعلن مُسْتعلن)	اللهُ أعلى وأجَلّ 0///0/ - 0//0/0/ (مسْتفعلن مُسْتفعلن)	القافية: مجردة من الردف والتأسيس، والروي: اللام المقيدة
إنَّ لنا العُزَّى ولا عُزَّى لكم 0//0/0/ - 0//0/0/ - 0///0/ (مسْتعلن مُسْتفعلن مستفعلن)	الله مولانا ولا مولى لكم 0//0/0/ - 0//0/0/ - 0//0/0/ (مسْتفعلن مُسْتفعلن مستفعلن)	القافية: مجردة من الردف والتأسيس، والروي: الميم المقيدة

ويلفت الانتباه كذلك أن الرد جاء ملتزمًا بعدد التفعيلات التي ابتدأ بها أبو سفيان في كلتا المرتين؛ فجاء الرد الأول على الرجز المنهوك (تفعيلتان)، والثاني على الرجز المجزوء (ثلاث تفعيلات). وإنما اختار النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون رد صحابته على الإيقاع نفسه لكيلا يأتي الرد قاصرًا عن كلام أبي سفيان لا في لفظه ولا في معناه، بل زاد على مجاراته في الإيقاع مجيء الكلام على جهة الجملة الاسمية الدالة على ديمومة ألوهية الله تعالى، وموالاته للمؤمنين، وعلوه عز وجل على ما سواه من آلهتهم التي يزعمون.

ومن الحقائق التي أوردها النبي صلى الله عليه وسلم بالجملة الاسمية الخالصة ما يروى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،

وَأَنَا أُصْلِحُ خُصًّا لَنَا، فَقَالَ: «**مَا هَذَا؟**» قُلْتُ: أُصْلِحُ خُصَّنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «**الْأَمْرُ أَسْرَعُ مِنْ ذَلِكَ**»(١)

في هذا الحديث بدأ النبي حواره مع عبد الله بن عمرو (رضي الله عنهما) بالاستفسار عمَّا يفعل، «**مَا هَذَا؟**» ولا شك أن فعل إصلاح الخُصّ ليس في حاجة إلى مزيد توضيح، لكن النبي (عليه الصلاة والسلام) يرمي بسؤاله إلى شيء آخر، إنه لا يريد أن يلقي الخبر إلقاء واحدًا، بل يريد للمحاوَر أن ينتبه، ويقبل بكل جوارحه لأهمية ما سيُلقى عليه، فإذا ما أجاب (**أُصْلِحُ خُصَّنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ**) – وهو جواب مُتوقَّع – جاءه الخبر الأهم الذي من أجله بدأ رسول الله حواره معه: «**الْأَمْرُ أَسْرَعُ مِنْ ذَلِكَ**»؛ إن يوم القيامة قريب، ونعيم الدنيا غير مقيم، وزوالها بكل ما فيها أسرع من أن يصلح أحدنا خُصّه، وقد عبر النبي صلى الله عليه وسلم عن هذه القضية بالجملة الاسمية الخالصة الاسمية لأن هذا الأمر لا مراء فيه ولا جدال، إنه أمر ثابت مستقر لا يقبل الشك، والمخاطب به أحد الصحابة الذين يؤمنون بيوم الدين، ولا يشكّون في وقوعه.

وفي الحديث الذي رواه البخاري عن مُسَدَّدٍ قَالَ حَدَّثَنَا بِشْرٌ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ ذَكَرَ النَّبِيَّ – صلى الله عليه وسلم – قعَدَ عَلَى بَعِيرِهِ، وَأَمْسَكَ إِنْسَانٌ بِخِطَامِهِ –أَوْ بِزِمَامِهِ– قَالَ: "**أَيُّ يَوْمٍ هذا؟** ". فَسَكَتْنَا حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ سِوى اسْمِهِ. قَالَ: "**أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟** ". قُلْنَا بَلَى. قَالَ: "**فَأَيُّ شَهْرٍ هذا؟** ". فَسَكتْنَا حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ. فَقَالَ: "**أَلَيْسَ بِذِي الحِجَّةِ؟** ". قُلْنَا: بَلَى. قَالَ: "**فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ**

(١) رواه البخاري في الأدب المفرد (باب من بنى). والخُصّ: كوخ من الخشب أو جريد النخل.

بَيْنَكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هذا، فِي شَهْرِكُمْ هذا، فِي بَلَدِكُمْ هذا. لِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الغَائِبَ، فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَى أَنْ يُبَلِّغَ مَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ مِنْهُ"(١).

ومما يتنبَّه له بدايةً أن ابن سيرين هو محمد أبو بكر الأنصاري التابعي أدرك ثلاثين صحابيًا وهو لا يجوّز نقل الحديث بالمعنى(٢)؛ وفي هذا الحديث سلك النبي صلى الله عليه وسلم مسلك الإنشاء ثم الخبر، وكان الغرض من البدء بالاستفهام التنبه لأهمية ما يُلقَى بعده من خبر، وذلك الخبر **(فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ بَيْنَكُمْ حَرَامٌ...)** هو غرض الحوار؛ إذ خطورة قضية حرمة دم المسلم وماله وعرضه تقتضي تنبيه السامع لأهمية ما سيلقى عليه من خبر؛ لذا بُني الكلام على جهة الحوار القائم على الاستفهام، وهو استفهام عما يعرفون من زمان أو مكان، فاليوم يوم النحر، والشهر شهر ذي الحجة، والبلد مكة؛ لذا كان سكوت الصحابة انتظارًا لما يتبادر إلى الذهن من أن القصد إنما هو إقرار تسمية جديدة في الشرع، لكنّ النبي صلى الله عليه وسلم إنما سألهم ليبني تلك القضية على جهة التشبيه؛ لذا كان سؤالهم عن أحد طرفي التشبيه (المشبه به)، وهو الطرف الواضح الجلي الذي لا يماري فيه اثنان، "وإنما شبه حرمة الدم والعرض والمال، بحرمة اليوم والشهر والبلد؛ لأن المخاطبين بذلك كانوا يراعون تلك الأشياء، ولا يرون هتك حرمتها، ويعيبون على من فعل ذلك أشد العيب، وإنما قدم السؤال عنها، تذكارًا لحرمتها، وتقريرًا لما ثبت في نفوسهم، ليبني عليه ما أراد

---

(١) رواه البخاري في باب قول النبي صلى الله عليه وسلم (رب مبلَّغ أوعى من سامع)، وفي عدة أبواب أخرى من طرق مختلفة، وبعضها فيه: (قَالَ: «فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟»، قَالُوا: بَلَدٌ حَرَامٌ). وهو حديث مشهور مروي في كثير من كتب السنة.

(٢) انظر: الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، شمس الدين الكرماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ج٢ ص٢٨.

تقريره على سبيل التأكيد"[1]. أما الطرف الآخر (المشبه) فهو ما أقره الأسلوب الخبري **(فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ بَيْنَكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هذا، فِي شَهْرِكُمْ هذا، فِي بَلَدِكُمْ هذا)**، ولأهمية تلك القضية ورد لفظ ذلك الخبر بالجملة الاسمية الخالية من العنصر الفعلي، لتتحقق النسبة بين اسم إن وخبرها على جهة الثبوت واللزوم. وصُدّرت الجملة بـ(إنّ) تأكيدًا على خطورة تلك القضية، ثم أدت كاف التشبيه في قوله (كحرمة يومكم هذا...) دورًا مهمًا في الربط بين عنصري التشبيه. وأقيمت القضية على التشبيه، ليتقرر للمشبه ما للمشبه به من حُرمة، وبخاصة أن المشبه به قد استقرت حرمته في نفوسهم استقرارًا ثابتًا لازمًا لا يرقى إليه شكّ.

***

(١) كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري، محمد الخضر الشنقيطي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، ج١٣ ص٤٥٩.

الخاتمة:

- نبّه البحث إلى أهمية دراسة التراكيب النحوية وأثرها في تشكيل الدلالة في الحوار النبوي، فالمعاني النحوية –خلا الحديث عن الأوجه الإعرابية– كثيرًا ما يُغفلها شارحو الحديث الشريف الذين انصب اهتمامهم على بيان المعاني المعجمية، واستنباط الأحكام الفقهية، وهم مُحِقُّون في هذا؛ إذ تلك وظيفتهم وذاك مبتغاهم. ويظل على النحويين عبء كبير يتمثل في تجاوز تلك المسألة المشهورة المتمثلة في الخلاف حول الاستدلال بالحديث الشريف، إلى ولوج هذا الباب الذي يحتاج إلى تضافر الجهود لتأويل لغة الحديث وتحليلها تحليلا نحويًّا دلاليًّا.
- أشار البحث إلى أن للحوار في الحديث الشريف أنماطًا تركيبية تتباين تبعًا للسياقات المختلفة، وأن لكل نمط منها دلالات يمكن استنباطها من خلال استقراء التراكيب المتشابهة والمتباينة، من جهتَي الخبر والإنشاء.
- بيّن البحث أن معاني الإنشاء الطلبي الشائعة في الحوار النبوي أربعة هي (الاستفهام والأمر والنهي والنداء)، أما ما عداها من معانٍ إنشائية طلبية نحو (الدعاء والعرض والتحضيض والتمني) فليس لها حظّ ما لتلك المعاني من الشيوع والذيوع في لغة الحوار. أما الإنشاء غير الطلبي فيشيع منه (القَسَم) في لغة الحوار، ثم يتلوه التعجب والمدح والذم وألفاظ العقود.
- كان حوار النبي صلى الله عليه وسلم مع المنكرين (اليهود ومشركي قريش) قائمًا – في أغلبه – على المقدمات القائمة على الجمل الإنشائية التي تفضي إلى نتائج قائمة على الجمل الخبرية، متدرجًا من حجة إلى أخرى؛ لإلزام الخصم بالنتيجة التي يتوصل إليها الخصم بنفسه في نهاية الحوار.
- أكّد البحث ما قرّره النحاة من أن أول الكلام أبدًا النداء، به يعطفُ المتكلمُ المخاطَبَ إليه لطلب الإقبال. فإذا ما اجتمع النداء والاستفهام فإن النداء يكون

أولا ثم يأتي الاستفهام تاليًا. وهذا الحكم من النحاة حكمٌ قائم على الأعم الأغلب، وليس حكمًا مطردًا في كل سياق؛ إذ يسبق الاستفهامُ النداء في بعض السياقات، كأنْ يكون المخاطَب مقبلاً على النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يكون غرض النداء حينئذٍ طلب الإقبال، بل مجرد التنبيه لأهمية الخبر بعده.

- يكثر في الحوار النبوي الحديث عن المستقبل بصيغة الجملة الخبرية المصدَّرة بالفعل الماضي الدالّ على انقضاء الحدث وتحققه، وذلك في سياق الإنذار؛ لتأكيد أن ما ينذر به الرسول صلى الله عليه وسلم واقع لا محالة؛ إذ هو واقع في علم الله وعلم رسوله، وإن لم يقع في علم المُنذَرين.
- يؤثر الحوار النبوي الجمل الخبرية المصدّرة بالفعل المضارع للدلالة على أن الحدث يقع من فاعله أو فاعليه شيئًا فشيئًا وجزءًا فجزءًا، أو أنه ينبغي أن يقع من فاعله شيئًا فشيئًا وجزءًا فجزءًا. وذلك معنى التجدد والحدوث المستفاد من المضارع.
- أشار البحث إلى أن جواز تقدير المحذوف بالاسم أو الفعل – في هذا النمط من أنماط الجمل في العربية (اسم + شبه جملة) – لا يعني أنهما متساويان من كل جهة؛ إذ هناك فروق دلالية إذا ما أُخذت في الاعتبار فإنها ترجح اختيار أحدهما، نحو الدلالة على معنى التجدد والاستمرار؛ إذ دلالة اسم الفاعل على التجدد والحدوث ليس في قوة دلالة الفعل المضارع على ذلك التجدد والحدوث؛ ذلك أن دلالة المضارع عليهما دلالة لازمة، في حين أن اسم الفاعل لا يحمل تلك الدلالة إلا إذا أشبه المضارع فكان بمعنى الحال أو الاستقبال، لا بمعنى المُضيّ. لكن ذلك الحدوث في اسم الفاعل – واسم المفعول كذلك – يغيب في اسم التفضيل والصفة المشبهة؛ لدلالتهما على الثبوت واللزوم. وقد استثمر البحث تلك الفروق الدقيقة في تأويل الجمل التي جاءت على ذلك النمط في حوار النبي صلى الله عليه وسلم.

- أشار البحث إلى أن غالبية الحوار حول الحقائق الكبرى سلك مسلك الجملة الاسمية الخالصةِ الخالية من العنصر الفعلي (اسم + اسم)؛ لكي تنصرف الدلالة إلى المعنى الثابت المستقر الذي لا يقترن بزمان دون زمان، ويكون غرض المتكلم حينئذ أن يوجب الشيءَ ويثبته فقط، ويقضي بوجوده على الإطلاق من غير أن يجعله يحدث ويتجدد شيئًا فشيئًا.
- بيّن البحث أن النبي صلى الله عليه وسلم وجّه الصحابة في بعض المواطن ليردوا على محاورهم بجمل من جنس الإيقاع العَروضي والقافَوِي الذي ارتضاه محاورهم نفسه، كما حدث مع أبي سفيان في ارتجازه يوم أحد؛ كل أولئك كيلا يأتي رد المؤمنين قاصرًا عن كلام محاورهم لا في لفظه ولا في معناه. ولم يشأ النبي عليه الصلاة والسلام أن يأتي كلامُه على إيقاع الرجز؛ لذا كان يضيف كلمة (قولوا) كي ينكسر هذا الإيقاع على لسان النبي عليه الصلاة والسلام.

* *

المصادر والمراجع:

- **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- **الأدب المفرد**، محمد بن إسماعيل البخاري، حقق أحاديثه وعلق عليه: محمد ناصر الدين الألباني، دار الصديق للنشر والتوزيع، ط٤، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧ م.
- **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، أبو العباس شهاب الدين القسطلاني، المطبعة الأميرية، مصر، ط٧، ١٣٢٣هـ.
- **الأصول في النحو**، ابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م
- **الإمتاع والمؤانسة**، أبو حيان التوحيدي، صححه وضبط غريبه: أحمد أمين وأحمد الزين، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٤ هـ.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف**، أبو البركات الأنباري، تحقيق وتعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ط٤، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م
- **بناء الجملة العربية**، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣.
- **تهذيب اللغة**، الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م

- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، المرادي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م.
- **جمهرة اللغة**، ابن دريد، تحقيق: د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٧م.
- **دلائل الإعجاز**، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- **شرح التصريح على التوضيح**، الشيخ خالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- **شرح الرضي على الكافية**، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
- **شرح الكافية الشافية**، ابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- **شرح المعلقات التسع**، يحيى بن علي التبريزي، عنيت بتصحيحها وضبطها والتعليق عليها للمرة الثانية: إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، ١٣٥٢ هـ.
- **شرح المفصل**، ابن يعيش، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م
- **الصاحبي**، ابن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٧٧م.
- **صحيح البخاري**، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.

- **في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية**، د. سعد مصلوح، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠٠٣م
- **القاري شرح صحيح البخاري**، أبو محمد بدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **الكتاب**، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط٣، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨م.
- **الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري**، شمس الدين الكرماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.
- **كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري**، محمد الخضر الشنقيطي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م
- **لسان العرب**، ابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.
- **المخصص**، ابن سيده، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- **المساعد على تسهيل الفوائد**، ابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م
- **المستدرك على الصحيحين**، الحاكم، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
- **مسند الإمام أحمد**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

- **معجم اللغة العربية المعاصرة**، د أحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، و: محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
- **همع الهوامع**، السيوطي، تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م
- **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، أحمد المتوكل، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

* * *